

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة

The impact of actors in the Algerian national innovation system on the competitiveness of small and medium enterprises-Case study of institutions in Constantine

ط. د كنزة ثابت^{1*}، د. محمد لمين لبو²، د. هناء عفيف³

¹مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة -كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ، thabetkenza@gmail.com

²مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة -كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ، lamine.lebbou@gmail.com

³مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة -كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ، afifhana23@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ الاستلام: 2021/09/07

ملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة أثر علاقة الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال توفير بيئة متكاملة توجهها للابتكار وتمكينها من المساهمة الفعلية في رفع المؤشرات الاقتصادية للبلاد، ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على دراسة استقصائية تم من خلالها توزيع 56 استبانة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة والتي تنشط في مختلف القطاعات، وقد استعمل لتحليل النتائج برنامج SPSS ، حيث توصلت الدراسة الى ضرورة زيادة الاهتمام بعلاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار (معهد وطني للابتكار، الجامعة ومعاهد التعليم العالي، الوكالات بمختلف أشكالها وأهدافها، البنوك...) مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى تحقيق تحسين في تنافسية هذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: النظام الوطني الجزائري للابتكار، الابتكار، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL: O31, O38, O50, L32

Abstract :

This research aims to study the impact of the actors in the Algerian national system of innovation in the competitiveness of Small and medium-size enterprises. By providing an integrated environment that enables these institutions to innovate and enable them to contribute effectively to raise the country's economic indicators. To achieve this, it based on a survey in which 56 questionnaires distributed to small and medium enterprises in Constantine, which are active in various sectors. The SPSS program used to analyze the results. It conclude the need to increase attention to the relationship of actors in the Algerian innovation system (the National Institute of Innovation, universities and higher institutes and agencies in their various forms and objectives, banks...) with small and medium-sized companies in order to improve the competitiveness of these institutions.

Keywords : the Algerian national system of innovation, innovation, competitiveness, Small and medium enterprises.

Jel Classification Codes : O31, O38, O50, L32

1. مقدمة

ان التقدم التكنولوجي والصناعي وارتفاع مستوى الابتكار الذي تعرفه الدول المتقدمة، أتاح لمؤسساتها اكتساب قدرة تنافسية كبيرة، وهذا راجع لتوفر المناخ الملائم والمساعد على الابتكار، فاعتبار هذا الأخير محفز لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول وجعلها أكثر تنافسية، يطرح حقيقة ان المؤسسات الاقتصادية لا تبتكر بمعزل عن المحيط الذي تنشط به.

وقد أظهرت الجزائر اهتماما كبيرا لبناء نظام وطني للابتكار، حتى تتمكن من التأثير على الابتكار في المؤسسات الاقتصادية، وبالأخص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت نجاحها كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك في العديد من التجارب الدولية، وفي هذا الإطار تطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما هو أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة؟

وللإحاطة بالموضوع يتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة الاسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسية هذه المؤسسات في ولاية قسنطينة؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الابتكار داخل هذه المؤسسات في ولاية قسنطينة.

1.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: لعلاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 على تحسين تنافسية هذه المؤسسات.

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسية هذه المؤسسات في ولاية قسنطينة.

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الابتكار داخل هذه المؤسسات في ولاية قسنطينة.

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- دراسة علاقة الابتكار بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- دراسة علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الابتكار داخل هذه المؤسسات.
- محاولة صياغة نموذج لأثر علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

3.1. الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات عالجت النظام الوطني للابتكار من جهة وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، ومن بين الدراسات التي تم التوصل اليها والتي كانت قريبة من موضوع البحث:

-These de doctorat (Inédit), présentée par Berrached wafaa, faculté des sciences économique, Gestion et des sciences commerciales, université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, sous-titre «Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans la PME, cas des entreprises algériennes », a été discutée en 2015.

تطرق الباحث الى تقييم قدرة الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد العوامل الأساسية التي لها تأثير كبير على قدرة المؤسسات في دمج الابتكار ضمن أنشطتها، حيث تم جمعها في ستة عوامل رئيسية، من خلال القيام بتحليلات مختلفة على عينة من 118 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تم التوصل الى أن عدد كبير من المؤسسات تعتبر المقاول النقطة المركزية لعملية الابتكار ولكن لا يمكنه تنفيذ مشروعه الابتكاري بعزلة عن باقي المحددات وبالتالي فتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية يحسن من قدراتها الابتكارية.

-أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، من اعداد شرارة وليد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أببكر بلقايد تلمسان، تحت عنوان "محددات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر"، نوقشت سنة (2019).

تطرق الباحث الى دراسة العلاقة التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية والمقاولاتية، والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، من خلال اختيار نموذج يضم مجموعة من المتغيرات المستقلة مجتمعة، ومتغير الابتكار كمتغير تابع بهدف معرفة أثر كل متغير (سلوك المقاول تجاه الابتكار، العوامل التنظيمية،...) على الابتكار في هذه المؤسسات، توصل الى الغياب الشبه التام للدعم الحكومي بشقيه المالي وغير المالي في مجال الابتكار بالرغم

من وجود سياسات وهيئات تعنى بذلك، كما بينت الدراسة أن فقط سلوك المقاول تجاه الابتكار، والعوامل التنظيمية، والمنافسة في الابتكار كان لها أثر ذو دلالة على الابتكار.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها اهتمت بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها اهتمام بالابتكار في مختلف قطاعات النشاط، ومن ثم قياس أثر علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار بتنافسية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

4.1. المنهجية: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي، وتم الاعتماد على الأسلوب الكمي لقياس الأثر باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية وتحليل الاستبيان.

2. الأنظمة الوطنية للابتكار

1.2. تعريف الابتكار: يعتبر جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) الابتكار أنه ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة على ما هو موجود من منتجات، (بدران، 2013، صفحة 244) وقد عرفه بأنه عبارة عن مزيج جديد يأخذ خمسة أشكال: انتاج واستحداث سلع جديدة، ادخال عمليات جديدة أو طرق جديدة لأساليب الإنتاج، استخدام مصدر ومواد أولية جديدة، انشاء أشكال جديدة من التنظيمات والمشروعات وانشاء أسواق جديدة. (Teulon, 2009, p. 290)

2.2. التطور التاريخي للأنظمة الوطنية للابتكار: ان فكرة الأنظمة الوطنية للابتكار تعود للاقتصادي الدانماركي ليوندفال (B.Lundvall) في 1985 و 1988، وقد اعتمد على النظم الوطنية للإنتاج لـ (F.Liszt) وعلى أعمال (Von Hippel) حول التعاون التقني غير الرسمي بين المؤسسات، حيث يؤكد على دور التفاعلات بين المنتجين والمستهلكين في الاقتصاد الوطني، والتدفقات التكنولوجية وتطورها على المستوى المحلي تقس بالنسبة له وجود أنظمة وطنية للابتكار. (Niosi, Bellon, Saviotii, & Crow, 1992, p. 217) يأتي بعد ذلك كريستوف فريمان (Christopher Freeman) في 1988 و 1989 ركز على المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تصاحب الابتكارات التقنية، فبالنسبة له ترتبط الثورة التكنولوجية في اليابان بمرونة الهيكل الصناعي، والقدرة على توقع وتعبئة عدد كبير من الموارد الاستراتيجية والتدفقات المختلفة من المعلومات والمعرفة داخل وبين المؤسسات، (casadella & benlahcen tlecani, 2006, p. 63)، فقد انطلق فريمان من دراسته للتجربة اليابانية والنجاح الذي حققته في مجال البحث والتطوير حيث لخص في كتابه "السياسة التكنولوجية والأداء

الاقتصادي: دروس من اليابان" سنة 1987، أهم أسرار ذلك النجاح وبلورها في مصطلح النظام الوطني للابتكار. (Niosi, Bellon, Saviotii, & Crow, 1992, p. 217)

وسنة 1988 قام نيلسون (Nelson) بشرح الأنظمة الوطنية للابتكار، وشخصها بأنها متأثية في جزء منها من السياسات الوطنية، التنسيق الحكومي الرسمي وغير الرسمي، تمويل البحث والتطوير وغيرها من السياسات التي سوف تضمن التجانس والروابط بين الأعوان الوطنيين للابتكار، وقام ليوندفال (Lundvall) في كتابه "الأنظمة الوطنية للابتكار" سنة 1992 بوضع نقطتين أساسيتين عند الاستعانة بمدخل نظام الابتكار وهما المورد الأساسي في الاقتصاد الجديد هو المعرفة، والعملية الأكثر أهمية هي التعلم. (Golden, Higgins, & Lee, 2003, p. 5) وسنة 1993 اهتم نيلسون (Nelson) بشكل خاص بالمؤسسات التي تحدد تفاعلاتها الأداء المبتكر للشركات الوطنية، فقد حدد مجال النظام الوطني للابتكار بمجال أنشطة البحث والتطوير من خلال ربط الأبعاد الأخرى المتعلقة بسياسات العلوم والتكنولوجيا أو تشريعات الملكية الفكرية. (casadella & benlahcen tlecani, 2006, p. 64)

3.2. مفهوم النظام الوطني للابتكار: يميز (Lundvall)(1992) بين مفهومين للأنظمة الوطنية للابتكار أحدهما ضيق يقتصر على الأنشطة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والمرتبطة بشكل واضح بالابتكار، وهنا يتضمن النظام سوى المؤسسات والتنظيمات اللازمة لتحقيق أنشطة بحثية وابتكارية (مخابر، وحدات بحث تكنولوجية، أقسام للبحث والتطوير، جامعات...)، وهذا المفهوم يقتصر على الدول الصناعية، غير ملائم للدول النامية التي لا تتواجد على الحدود التكنولوجية. وبالنسبة للمفهوم الموسع يأخذ بالاعتبار محددات الابتكار التي لا تكون بالضرورة ذات طابع علمي وتكنولوجي، هذا المفهوم يضم مكونات المفهوم الضيق، إضافة إلى كل المؤسسات والهيكل المؤثرة على سيرورة التعلم وأنشطة البحث والاستكشاف: هيئات سياسية، اجتماعية واقتصادية، النظام المالي، التنظيم الداخلي للمؤسسات. (زويوش، 2017، صفحة 156، 157)

وفيما يخص النظام الجزائري للابتكار فهو نظام في طور التشكيل يضم مجموعة من الهيئات والهيكل، ينقسم إلى ثلاث مستويات: (مرداوي، 2017، صفحة 644)

-المستوى الأول: عبارة عن السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير الأول بصفته المسؤول الأول عن تنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات ومنها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ليكون أداة مساعدة للوزير الأول في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات المستقبلية الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-**المستوى الثاني:** يشمل سلطات تنفيذية ممثلة في الوزارات حيث كل وزارة تحتوي على هياكل تباشّر عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم هذه الوزارات هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تم إنشاء عدة هيئات استشارية تمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.

-**المستوى الثالث:** ويضم مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مثل الوكالات الوطنية، مراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي أو القطاعات الحكومية الأخرى، مخابر البحث على مستوى الهياكل الجامعية أو المؤسسات الاقتصادية.

ان الهياكل والهيئات السابقة تؤدي عملها في البحث وتطوير التكنولوجي بالاعتماد على دعم ومساندة هيئات واجراءات توفر لها المناخ الملائم للابتكار والسيولة اللازمة لتمويل مشاريعها، وتسهّل لها عملية حماية مخرجاتها، منها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، صناديق التمويل الوطنية.

3. تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3. تعريف التنافسية: بدأ مفهومها بالانتشار بعد ظهور كتابات بورتر M. Porter والتي تتحدث عن التنافسية واستراتيجيات التنافس بين المؤسسات، فتتمثل في قدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق الأرباح في الأسواق التي تنشط فيها، كما ويمكن اعتبار تنافسية المؤسسة بأنها القدرة على تقديم منتجات ذات جودة عالية بتكلفة متساوية، أو تقديم منتجات ذات جودة/ مساوية بتكلفة منخفضة، مقارنة بمنافسيها، وبالتالي بناء مركز تنافسي أكثر كفاءة وفاعلية يمكنها من تحقيق أداء اقتصادي متفوق على المدى الطويل. (harrar & ghoari malti, 2016, p. 272)

2.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سيتم التركيز على تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار ان دراسة الحالة قائمة عليها. قام المشرع الجزائري سنة 2001 لأول مرة بتعريف هذه المؤسسات بشكل رسمي في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وسنة 2017 تم اصدار القانون رقم 17-02 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام بإضافة تعديلات للتعريف السابق، فعرّفها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع/ الخدمات التي تشغل من 01 الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها مليار دينار جزائري، وأنها تستوفي معيار الاستقلالية، (القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 4) والجدول الموالي يلخص ذلك:

الجدول رقم 1: تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المتوسطة	من 50 إلى 250	400 مليون إلى 4 مليار دج	من 200 إلى 1 مليار دج

المصدر: (القانون رقم 02-17، 2017، صفحة 4)

وفي المادة 10 من ذات القانون (02-17) تم الإشارة الى أنه في حالة صنف مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع ميزانيتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الميزانية لتصنيفها. (القانون رقم 02-17، 2017، صفحة 6)

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم اختيار 56 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على أساس أنها تمثل كل قطاعات النشاط المتواجدة في ولاية قسنطينة، وانطلاقا من برنامج SPSS تم معالجة البيانات احصائيا وتحليلها، باستخدام الإحصاء الوصفي وذلك بتحليل إجابات عينة الدراسة باستعمال المتوسط، والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار البسيط وذلك لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وتم الترتيب التنازلي لعبارات الاستبيان وتحديد المستوى المرجح له من خلال قيمة الوسط الحسابي كما يلي :

الجدول رقم 2: ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	المتوسط المرجح	طول الفترة	المستوى
بدرجة قليلة جدا	1.79 - 1.00	0.79	منخفض
بدرجة قليلة	2.59 - 1.80	0.79	
بدرجة متوسطة	3.39 - 2.60	0.79	متوسط
بدرجة كبيرة	4.19 - 3.40	0.79	مرتفع
بدرجة كبيرة جدا	5.00 - 4.80	0.80	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (خالد الفراء، 2009، صفحة 26)

2.4. التحليل الوصفي لخصائص العينة: انطلاقا من البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان حول كل من المؤسسات المكونة لعينة الدراسة والمجيب (المبحوث)، تبين ما يلي:

- توزيع المؤسسات حسب المقر الاجتماعي: أغلبية المؤسسات تمارس نشاطها في بلدية الخروب بنسبة 32.1%، وبلدية قسنطينة بنسبة 26.8%، وهذا ما يثبت احصائيات مديرية الصناعة والمناجم بالولاية وهذا راجع لكبر البلديتين وامتلاكهما للمحيط الملائم والمساعد على انشاء المؤسسات، ثم نسبة 21.4% من المؤسسات تنشط في عين اسامرة، و 14.3% في ديدوش مراد.

- توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط: أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 23.2%، في حين أن 14.3% في الصناعة الغذائية ونفس النسبة في قطاع مواد البناء، 5% في البناء والأشغال العامة، أما 4% من المؤسسات تنشط في قطاع الصناعة الميكانيكية ونفس النسبة في صناعة الخشب والورق، وأن مجموع المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة هو 20 مؤسسة بنسبة 30.3% من اجمالي المؤسسات.

- توزيع المؤسسات حسب تاريخ بداية النشاط: العدد الأكبر 39 مؤسسة تم انشائها بعد 2001 ويرجع ذلك الى الأثر الإيجابي لصدور الأمر رقم 03-01 في 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف الى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعتبر داعم أساسي لزيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين 16 مؤسسة تم انشائها قبل 2001 (مع وجود مؤسسة لم يتم ذكر تاريخ انشائها).

- توزيع المؤسسات حسب الحجم: 27% هي مؤسسات مصغرة والتي يتراوح عدد عمالها بين 1-9 فرد، 16% هي مؤسسات صغيرة التي يتراوح عدد عمالها بين 10-49 فرد، أما المؤسسات المتوسطة فنسبتها 13% والتي يتراوح عدد عمالها بين 50-250 فرد، هذا التقسيم في العينة يعزز حقيقة سيطرة المؤسسات المصغرة على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- توزيع المؤسسات حسب الطبيعة القانونية: تتخذ عينة الدراسة عدة أشكال قانونية، الا أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو الشكل القانوني الأكثر انتشار بنسبة 62% والذي يتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتليها شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 32%، ثم شركة مساهمة بنسبة 4% وهي مؤسستين عموميتين ناشطة في قطاع الصناعة الميكانيكية.

- توزيع المؤسسات حسب النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة: أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة توزع منتجاتها على المستوى الوطني بنسبة 75%، وهناك 16.1% توزع منتجاتها على المستوى الجهوي وفي حالة هذه العينة على مستوى الشرق، وتوجد 3.6% من المؤسسات توزع منتجاتها

على مستوى الولاية فقط، في حين ما نسبته 5.4% تهتم بالسوق الدولي وتقوم بتصدير منتجاتها، وهي ثلاث مؤسسات اثنان منها لها شريك دولي (مؤسسة SARL BEKA LUBE ALGERIE شراكة ألمانية، مؤسسة EUROPACTORE ALGERIE شراكة اسبانية) تتم عملية التصدير اليه، ومؤسسة صويلح palmanova كانت تقوم بتصدير منتجاتها الى ليبيا (قبل الأزمة التي تعيشها الدولة).

- توزيع المؤسسات حسب امتلاكها لوسيلة حماية فكرية: ثلاث مؤسسات تمتلك براءة اختراع بنسبة 5.4 % منها مؤسستين تم تسجيل البراءة خارج الجزائر، ومؤسسة "SARL L'AIGLE D'OR" سجلت براءة اختراع لدى المعهد الجزائري للملكية الفكرية لكنها لم تجدها لصعوبة الإجراءات إضافة الى الزامية التوجه الدائم الى العاصمة، كما أن المؤسسات لم تبرا اختراعاتها لعدم قدرتها على تحمل تكلفة الإيداع وهذا راجع لطبيعة هذه المؤسسات ومحدودية قدراتها المالية، وتجدر الإشارة الى وجود العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف منتجاتها بالتميز والجودة العالية كمؤسسة "ش. ذ. م. م صناعات آلات حرارية جزائرية بن دحمان وأبناؤه" التي لا ترغب في التوجه الى حماية منتجاتها لدى المعهد الوطني للملكية الفكرية لنفس الصعوبات، في حين توجد خمسة مؤسسات لديها علامة تجارية مسجلة بنسبة 8.9%، أما باقي المؤسسات 85.7% لا تمتلك أي وسيلة حماية.

- توزيع المؤسسات حسب طابع الملكية: معظم المؤسسات تابعة للقطاع الخاص بنسبة 96%.

- توزيع المؤسسات حسب تحقيقها لنمو في الحصة السوقية خلال الثلاث سنوات السابقة: أغلبية المؤسسات حققت نمو في حصتها السوقية بنسبة 82.1%، ويرجع ذلك حسب إجابات المؤسسات: وجود طلب مستمر على منتجاتهم، تميز منتجاتهم والنوعية التي تعرف بها ما يجعل لهم زبائن دائمين، الجودة والتصميم الجديد والخبرة، امتلاك المؤسسة فريق من المحترفين وإطارات ومهارات في صناعة البناء والتشييد، المصداقية والجدية في العمل تسمح بتقديم خدمات تليق بالزبون، التميز بالمرونة في الأداء وحسن الاصغاء للزبون لتوفير الخدمة المناسبة والمنتج الأفضل، عرفت المؤسسات في قطاع الفنادق والمطاعم نمو كبير في الحصة السوقية وخاصة خلال فترة قسنطينة عاصمة الثقافة 2015 وبعدها، بسبب وجود جذب واشهار كبير للولاية سواء من قبل المؤسسات أو السياح. وفيما يخص المؤسسات التي أجابت ب(لا) لم تحقق نمو في الحصة السوقية كانت من بين الأسباب الأزمة الصحية العالمية وما اكبها من اغلاق، وخاصة بالنسبة لمؤسسات البناء والمؤسسات التي تمارس نشاط التجارة والتوزيع والفنادق والمطاعم، عدم توفر بعض المنطق الصناعية في الولاية بالمستلزمات الأساسية

لتشجيع الاستثمار مثل الطرق الجاهزة والمعبدة، وسائل الاتصال، الطاقة الكهربائية، الغاز الطبيعي ما يخفض تكاليف الإنتاج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة الى ان بعض المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة يصعب عليها الحصول على فرصة للتعامل مع المؤسسات الكبيرة كمكمل لها وعدم وجود تسهيلات في هذا المجال، صعوبة الحصول على مكان دائم للمؤسسة بسبب ارتفاع أسعاره في المناطق الصناعية في الولاية، الاضطرار الى تحمل عبء توفير المكان بالكراء وبأسعار مرتفعة، ارتفاع أسعار الأراضي من المناطق الصناعية وصعوبة الإجراءات للحصول عليها سواء للتوسع أو لتأسيس نشاط جديد.

- توزيع المؤسسات حسب استفادتها من أي برنامج للتأهيل: أغلبية المؤسسات بنسبة 98.2% لم تستفد من أي برنامج للتأهيل، في حين 5.4% استفادت، يرجع ذلك بدرجة كبيرة الى غياب الوعي لدى أصحاب المؤسسات بأهمية التأهيل والمزايا التي يقدمها والموجهة لرفع قدرات التحكم في المعرفة والابتكار ما يؤدي الى رفع تنافسية المؤسسات وضمان ديمومتها، إضافة الى رفض الانخراط في البرامج الوطنية للتأهيل بسبب عدم معرفة الإجراءات اللازمة لذلك وبسبب التخوف من الإفصاح وخاصة في الجانب الجبائي وبعدد العمال الفعلي للجهات المعنية.

-توزيع المؤسسات حسب حصولها على دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية: ان 26.8% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكدت استفادتها من دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها، وقد صرحت بعض المؤسسات من خلال اجاباتها على الاستبيان الاستفادة من الخدمات المالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي كانت الداعم الأكبر لهذه المؤسسات، إضافة الى حصول بعض المؤسسات على قروض بنكية من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أو الحصول على قرض بنكي حيث يبرز بنكين تعاملت معها العينة هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري من خلال قرض الاستثمار للخصائص الميسرة لهذا النوع من القروض، في حين 73.2% لم تحصل على أي دعم ويرجع ذلك الى أن 19.6% من المؤسسات ترجع ذلك لنقل الإجراءات، 39.3% لا تمتلك أي فكرة عن المساعدات و/أو الاستشارات التي يمكن أن تطالب بها، 14.3% من هذه المؤسسات لا تحتاج الى أي مساعدة.

-توزيع المؤسسات حسب حصولها على إعفاءات ضريبية: ان 26.8% صرحت بحصولها على اعفاء ضريبي، في حين 73.2% لم تحصل على أي اعفاء ضريبي سواء كان جزئي أو كلي طوال فترة ممارستها لنشاطها.

-توزيع المؤسسات حسب خصائص المبحوث: يظهر أن أغلبية الأفراد المجيبة على الاستبيان ذكور بنسبة 78.6% في حين أن نسبة الاناث 21.4%، بالنسبة لمتغير الوظيفة فيظهر اختلاف في طبيعة وظائف المجيب حيث أن أعلى نسبة 39.3% تحصلت عليها وظيفة (عامل)، يليها (صاحب المؤسسة) بنسبة 17.9% وهذا راجع الى أن معظم المؤسسات في العينة هي مؤسسات مصغرة وصاحب المؤسسة هو المسير في نفس الوقت وتحتوي على عدد صغير من العمال، بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فيلاحظ أن 41.1% متحصلين على (شهادة ليسانس)، ونسبة 26.8% يحملون (شهادة ماستر2)، و26.8% من الأفراد لديهم مستوى ثانوي، وفيما يخص النسبة الأقل 5.4% فهم مهندسين، يظهر أن المستوى العلمي للمجيبين على استبيان الدراسة هو حسن وهذا راجع الى طبيعة الأسئلة التي تتطلب مستوى معين من التعلم والمعرفة بخصائص المؤسسة.

3.4. التحليل الوصفي لمحاو الاستبيان:

-التحليل الوصفي لمحور اعتماد الابتكار داخل المؤسسة: من خلال ما يلي:

الجدول رقم 3: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول

رقم العبارة	التكرار والنسبة	اعتماد الابتكار داخل المؤسسة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
		بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا				
01	التكرار	4	3	6	1	42	1.68	1.281	13	منخفض
	النسبة	7.1	5.4	10.7	1.8	75.0				
	تتوافر المؤسسة على قسم خاص بالبحث والتطوير									
02	التكرار	1	3	6	6	40	1.55	1.008	14	منخفض
	النسبة	1.8	5.4	10.7	10.7	71.4				
	تخصص المؤسسة ميزانية معتبرة لقسم البحث والتطوير									
03	التكرار	37	16	2	1	0	4.59	0.654	1	مرتفع
	النسبة	66.1	28.6	3.6	1.8	00.0				
	التعيين في المناصب الأساسية في المؤسسة يكون على الخبرة									
04	التكرار	7	17	16	7	9	3.11	1.260	7	متوسط
	النسبة	16.1	12.5	28.6	30.4	12.5				
	تفضل المؤسسة استراتيجية التابع السريع لتقادي مخاطر ابتكار الجديد لأول مرة									
05	التكرار	3	5	19	14	15	2.41	1.141	11	منخفض
	النسبة	5.4	8.9	33.9	25.0	26.8				
	تفضل المؤسسة الاستراتيجية الاستباقية حتى تكون الرائدة في السوق									

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة
مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هنا عفيف

06	تطور المؤسسة من عملياتها وأسلوب عملها باستمرار . أسلوب انتاج جديد، شكل جديد في التنظيم، اتبعت أسلوب جديد في التسويق...								
	التكرار	15	23	14	2	2	3.84	0.987	4
	النسبة	26.8	41.1	25.0	3.6	3.6			مرتفع
07	تؤمن المؤسسة بضرورة التجديد والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها								
	التكرار	14	25	11	3	3	3.79	1.057	6
	النسبة	25.0	44.6	19.6	5.4	5.4			مرتفع
08	تعتمد المؤسسة على فرق العمل لتعزيز ودعم الابتكار								
	التكرار	7	10	8	11	20	2.52	1.452	9
	النسبة	12.5	17.9	14.3	19.6	35.7			منخفض
09	تهتم المؤسسة بالاستثمار في البحوث العلمية والتكنولوجيا الجديدة بهدف خفض التكلفة								
	التكرار	6	14	10	5	21	2.63	1.472	8
	النسبة	10.7	25.0	17.9	8.9	37.5			متوسط
10	تمنح المؤسسة حوافز لأصحاب الأفكار المبدعة والجديدة. (قيادة ابتكارية)								
	التكرار	3	14	8	11	20	2.45	1.347	10
	النسبة	5.4	25.0	14.3	19.6	35.7			منخفض
11	تعتمد المؤسسة على وسائل اتصال حديثة لتسهيل عملية تبادل المعرفة والاتصال بين العمال وبالمحيط الخارجي (مؤسسات أخرى أو هيئات عمومية)								
	التكرار	24	16	11	1	4	3.98	1.168	3
	النسبة	42.9	28.6	19.6	1.8	7.1			مرتفع
12	تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية في كل جديد يرتبط بعملهم								
	التكرار	25	21	7	2	1	4.20	0.923	2
	النسبة	44.6	37.5	12.5	3.6	1.8			مرتفع
13	تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية فيما يخص استعمال التكنولوجيا الحديثة لرفع قدراتها الابتكارية								
	التكرار	22	15	11	4	4	3.84	1.233	5
	النسبة	39.3	26.8	19.6	7.1	7.1			مرتفع
14	تستثمر المؤسسة في الأفكار الجديدة وتحولها الى منتجات جديدة								
	التكرار	6	6	5	14	25	2.18	1.390	12
	النسبة	10.7	10.7	8.9	25.0	44.6			منخفض
المتوسط والانحراف المعياري للعبارة									متوسط
									0.642

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة باعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (1.68 و 4.59)، ومتوسط المحور قدره

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هنا عفيف

3.05 وانحراف معياري 0.642 فهو بدرجة متوسطة يدل على حقيقة تبني الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببغض النظر عن مجال نشاطها الصناعي، الزراعي أو غيره.
-التحليل الوصفي لمحور تحسين تنافسية المؤسسة: من خلال ما يلي:

الجدول رقم 4: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني

رقم العبارة	التكرار والنسبة	تحسين تنافسية المؤسسة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا				
دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة										
تعمل المؤسسة على دراسة وتحليل بيئة الصناعة لتحديد الاستراتيجية المبتكرة المناسبة										
15	التكرار	23	17	13	2	1	4.05	0.980	03	مرتفع
	النسبة	41.1	30.4	23.2	3.6	1.8				
تقوم المؤسسة بدراسة دورية لبيئة المنافسة حتى تتمكن من تطوير أساليب المحافظة على حصتها السوقية										
16	التكرار	21	20	12	2	1	4.04	0.953	04	مرتفع
	النسبة	37.5	35.7	21.4	3.6	1.8				
تعمل المؤسسة على ابتكار طرق تنافسية جديدة										
17	التكرار	21	20	9	5	1	3.98	1.036	05	مرتفع
	النسبة	37.5	35.7	16.1	8.9	1.8				
تعمل المؤسسة على ادخال تحسينات مستمرة في العوامل المرتبطة بالإنتاج										
18	التكرار	17	24	7	4	4	3.82	1.162	07	مرتفع
	النسبة	30.4	42.9	12.5	7.1	7.1				
تهتم المؤسسة بالتمويل وتطوير قنوات توفيره										
19	التكرار	7	19	19	5	6	3.29	1.140	15	متوسط
	النسبة	12.5	33.9	33.9	8.9	10.7				
تهتم المؤسسة بتحسين العوامل المرتبطة بالعمال										
20	التكرار	17	32	5	0	2	4.11	0.846	1	مرتفع
	النسبة	30.4	57.1	8.9	00.0	3.6				
تهتم المؤسسة بتطوير الهيكل التنظيمي وجعله أكثر مرونة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها										
21	التكرار	25	25	5	1	0	4.32	0.716	2	مرتفع
	النسبة	44.6	44.6	8.9	1.8	0				
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة										
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون										
22	التكرار	20	19	9	1	7	3.79	1.303	08	مرتفع
	انسية	35.7	33.9	16.1	1.8	12.5				

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هناء عفيف

23	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض تكاليف المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون								
	التركرار	21	18	10	1	6	3.84	1.62	06 مرتفع
	النسبة	37.5	32.1	17.9	1.8	10.7			
24	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتميز								
	التركرار	16	21	10	3	6	3.68	1.252	10 مرتفع
	النسبة	28.6	37.5	17.9	5.4	10.7			
25	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع درجة التخصص بالتركيز على شريحة معينة من الزبائن								
	التركرار	10	17	17	5	7	3.32	1.237	14 متوسط
	النسبة	17.9	30.4	30.4	8.9	12.5			
تأثير الابتكار على قوى المنافسة									
26	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض القوى التنافسية لمنافسي القطاع								
	التركرار	12	19	17	2	6	3.52	1.191	12 مرتفع
	النسبة	21.4	33.9	30.4	3.6	10.7			
27	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى وضع حواجز مرتفعة لدخول السوق أمام المنافسين الجدد								
	التركرار	8	18	20	5	5	3.34	1.116	13 متوسط
	النسبة	14.3	32.1	35.7	8.9	8.9			
28	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى إضافة خصائص جديدة لمنتجاتها تجذب الزبائن وتؤدي الى الحصول على مزايا سعرية من الواردين								
	التركرار	19	18	12	1	6	3.77	1.250	09 مرتفع
	النسبة	33.9	32.1	21.4	1.8	10.7			
29	تهدف المؤسسة من خلال الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتفرد والابداع تضعف من خلالها تنافسية السلع البديلة								
	التركرار	16	17	14	2	7	3.59	1.290	11 مرتفع
	النسبة	28.6	30.4	25.0	3.6	12.5			
المتوسط والانحراف المعياري لكل العبارات في المحور									
	مرتفع						3.78	0.661	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة بمحور تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (4.11 و3.32)، ومتوسط المحور قدر بـ 3.78 وانحراف معياري 0.661 بدرجة مرتفعة يدل على شبه اجماع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة على أن الابتكار أداة لزيادة التنافسية، ويتبين أنها تعتمد في ذلك على دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات وهذا حتى تتمكن من ابتكار و/أو تطوير طرق التحكم فيها لتحقيق أهدافها والتأثير على عوامل المنافسة وقوى المنافسة.

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هنا عفيف

-التحليل الوصفي لمحور علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسة: من خلال:

الجدول رقم 5: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث

رقم العبارة	التكرار والنسبة	علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
		بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا				
30	تهتم المؤسسة بتسجيل براءة اختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعي									
	التكرار	7	7	10	7	25	2.36	1.470	3	منخفض
	النسبة	12.5	12.5	17.9	12.5	44.6				
31	تهتم المؤسسة بتسجيل علامة تجارية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية									
	التكرار	7	10	9	9	21	2.52	1.465	2	منخفض
	النسبة	12.5	17.9	16.1	16.1	37.5				
32	تهتم المؤسسة بالحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية. (حقوق التصميم الصناعي)									
	التكرار	5	6	12	7	26	2.23	1.375	5	منخفض
	النسبة	8.9	10.7	21.4	12.5	46.4				
33	تحرص المؤسسة على تكوين علاقة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي									
	التكرار	2	5	12	11	26	1.175	2.04	11	منخفض
	النسبة	3.6	8.9	21.4	19.6	46.4				
34	تحرص المؤسسة على التعامل مع مخبر بحث (خاص أو عمومي أو بالتشارك مع مؤسسة أخرى) فيما يخص أنشطة البحث والتطوير									
	التكرار	4	3	4	3	42	1.64	1.257	7	منخفض
	النسبة	7.1	5.4	7.1	5.4	75.0				
35	أظهرت المؤسسة اهتماما للحصول على الجائزة الوطنية للابتكار									
	التكرار	2	0	2	1	51	1.23	0.831	10	منخفض
	النسبة	3.6	0.00	3.6	1.8	91.1				
36	تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي									
	التكرار	0	0	5	6	45	1.29	0.624	9	منخفض
	النسبة	0.00	0.00	8.9	10.7	80.4				
37	أظهرت المؤسسة اهتماما للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار L'ANDI									
	التكرار	2	2	9	13	30	1.80	1.069	6	منخفض
	النسبة	3.6	3.6	16.1	23.2	53.6				

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هنا عفيف

38	تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة								
	التكرار	2	10	11	11	22	2.27	1.258	4
	النسبة	3.6	17.9	19.6	19.6	39.3			منخفض
39	تهتم المؤسسة بالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT								
	التكرار	2	1	2	6	45	1.38	0.926	8
	النسبة	3.6	1.8	3.6	10.7	80.4			منخفض
40	تهتم المؤسسة بالتوجه الى التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعها المستقبلية								
	التكرار	7	14	19	3	13	2.98	1.38	1
	النسبة	12.5	25	33.9	5.4	23.2			متوسط
المتوسط والانحراف المعياري لكل العبارات في المحور									
									منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة بمحور علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسة، التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (2.98 و 1.23)، ومتوسط المحور قدر ب 1.98 وانحراف معياري 1.38 بدرجة منخفضة يدل على أن الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار تربطهم علاقة ضعيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم الهيئات والوكالات تهتم بالمؤسسات الناشطة في قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى أو أنها هيئات تمارس نشاطها باستقلالية تامة عن باقي أطراف النظام.

لتوضيح طبيعة العلاقة بين المتدخلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحليل المحور الثالث بالتركيز فقط على المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع هندسة النظم، وهي 22 مؤسسة من العينة الأصلية (عينة الدراسة تمثل 56 مؤسسة) بنسبة 39.25٪، حيث تراوحت فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (3.77 و 1.5)، ومتوسط المحور قدر ب 2.5826 وانحراف معياري 0.582 بدرجة متوسطة يدل على أن الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار تربطهم علاقة متوسطة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هناك هيئات ذات علاقة وطيدة بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم كالمعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية، والوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى البنوك، على عكس باقي الهيئات كالجامعة وغيرها التي تربطهم بالمؤسسات علاقة ضعيفة.

5. نتائج اختبار الفرضيات

1.5. اختبار الفرضية الرئيسية: تختبر العلاقة بين المتغير المستقل (علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (تحسين تنافسية هذه المؤسسات).

الجدول رقم 6: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	المعامل المعياري Beta
الحد الثابت	2.934	12.255	0.000	/
المتغير المستقل	0.428	3.746	0.000	0.454
معامل الارتباط R	0.454			
معامل التفسير R ²	0.206			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال ما تم التوصل اليه أظهرت نتائج نموذج الانحدار وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) للمتغير المستقل على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، وأن ما يؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة والمقدرة (3.746) حيث كانت قيمة المعنوية (0.000) أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة سيتم قبول الفرضية، كما تفسر قيمة معامل التحديد/التفسير (R^2) أن المتغير المستقل يفسر 20.6% من التباين الحاصل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب(79.4%) فترجع الى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار الخطي البسيط. ويشير المعامل المعياري (Beta) المحسوب للمتغير المستقل والبالغ (0.454) الى أن زيادة الاهتمام بعلاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار (معهد وطني للابتكار، الجامعة ومعاهد التعليم العالي، الوكالات بمختلف أشكالها وأهدافها، البنوك...) مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة بمقدار وحدة انحراف معياري واحد، سيؤدي الى تحسين تنافسية هذه المؤسسات محل الدراسة بنسبة 45.4%.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بشكل عام، بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، لعلاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، وتحسين تنافسية هذه المؤسسات.

وبناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي، يكون النموذج المقرر: $Y = 0.428X + 2.934$ حيث أن:

Y : علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

X : تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تختبر وجود ارتباط بين المتغير المستقل (اعتماد الابتكار) والمتغير التابع (تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة).

الجدول رقم 7: معامل الارتباط بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات

الارتباط	معامل سبيرمان R Rho de spearman	معامل كندال T Tau-B de Kendall	الدلالة الإحصائية
بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات	**0.705	**0.517	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول أعلاه قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاءت العلاقة طردية قوية ($R = 0.705$)، بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.01) أقل من (0.05)، كما يثبت معامل كندال ذلك ($T = 0.517$) بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى المعنوية (0.01) أقل من (0.05) وهي قيمة جد مقاربة من معامل ارتباط سبيرمان. أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) بين المتغير المستقل والمتغير التابع تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود سبب هذا الارتباط القوي الى أهمية الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنه كلما زاد اعتماد الابتكار (في المنتج، الخدمة، العملية، التنظيم، طرق تسويق...) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى تحسين تنافسيها باكتساب القدرة على التأثير على عوامل المنافسة وقوى المنافسة.

أشار اختبار الفرضية الفرعية الاولى، بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

3.5. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تختبر وجود ارتباط بين المتغير المستقل (علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار) والمتغير التابع (اعتماد الابتكار).

أثر الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة
كنزة ثابت/ محمد لمين لبو/هنا عفيف

الجدول رقم 08: معامل الارتباط بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار

الارتباط	معامل سبيرمان R Rho de spearman	معامل كندال T Tau-B de Kendall	الدلالة الاحصائية
بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار	**0.589	**0.422	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول أعلاه قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة واعتماد الابتكار داخل هذه المؤسسات، حيث جاءت العلاقة طردية متوسطة ($R = 0.589$)، بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05)، كما يثبت معامل كندال ذلك ($T = 0.422$) بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.01) أقل من (0.05) وهي قيمة جد مقاربة من معامل ارتباط سبيرمان. أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) بين المتغير المستقل والمتغير التابع اعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، ويعود سبب هذا الارتباط الى أهمية وجود علاقة بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار الابتكار التي توفر المحيط الملائم (قوانين حماية، تشريعات، تسهيلات تمويلية وجبائيه، تسهيلات الاستثمار...) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد الابتكار ما يؤدي بالضرورة الى تحسين تنافسية هذه الأخيرة.

أشار اختبار الفرضية الفرعية الثانية، بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بين علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة واعتماد الابتكار داخل هذه المؤسسات.

6. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة وفي محاولة لمعرفة واقع علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة، تم التوصل الى:
-أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد الابتكار بدرجة متوسطة من خلال التحسين والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها، بغض النظر عن طبيعة نشاطها، وذلك بما يخدم أهدافها.

-تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تفضيل استراتيجية التابع السريع بدرجة متوسطة مقارنة بالدرجة المنخفضة للاستراتيجية الاستباقية.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدرجة مرتفعة بتحسين تنافسياتها من خلال الاعتماد على الابتكار بأنواعه المختلفة.

-توجد علاقة طردية متوسطة قائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك بهدف تمويل المشاريع، إضافة الى وجود علاقة قوية بين بعض الفاعلين في نظام الابتكار كالمعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية، والوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة وهندسة النظم.

-تم التأكد من وجود علاقة ضعيفة بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وثبتت حقيقة وجود استقلالية شبه تامة لبعض المكونات كالجامعة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم توفر المتطلبات اللازمة لتحسين تنافسية هذه المؤسسات.

بهدف تسهيل تفعيل النظام الجزائري للابتكار ومساهمته من تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدم التوصيات التالية:

-توفير منصة خاصة تابعة للمعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية تسمح من خلالها الاستغلال التجاري للملكية الفكرية المسجلة لديها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجديد خبراء مختصين للتوجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم خدمات استشارية في مجال الملكية الفكرية.

-العمل على وضع سياسة خاصة تسهيلية للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على دفع رسوم تسجيل ملكية فكرية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية،

- الحرص على انشاء أقسام تابعة للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية في مختلف ولايات الجزائر لتسهيل عملية التعامل مع الملكية الفكرية بالنسبة للمؤسسات والأفراد.

-محاولة رفع العزل الذي تعرفه الجامعة الجزائرية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على تحويل مخرجاتها من الطبيعة النظرية الى التكيف مع سوق العمل، وتحويل الجامعة من هيكل يتم فيه توزيع الشهادات الى مصدر حقيقي للمعرفة ومساهم فعلي في الاقتصاد.

-التركيز على جذب الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد الى العمل في القطاعات الإنتاجية الصناعية التي تساهم فعلا في تنمية الاقتصاد.

-محاولة التنسيق بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمشاركة الأفكار المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتحقيق نتائج أفضل.

7. قائمة المراجع

- 1-casadella , V., & benlahcen tlecani, m. (2006). De l'applicabilité du Système National d'Innovation dans les Pays Moins Avancés . *innovation*(n°24).
- 2-harrar , s., & ghoari malti, s. (2016). le secteur industriel algérien- analyse des facteurs de compétitivité des petites et moyennes industries cas de la wilaya de telmcen. *les cahiers du mecas*(n°13).
- 3-Golden, W., Higgins, E., & Lee, H. (2003). national innovation systems and entrepreneurship. *center for innovation and structural change*.
- 4-Niosi, J., Bellon, B., Saviotii, P., & Crow, M. (1992). les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable. *revue française d'économie*, volume 7(n°1).
- 5-Teulon, F. (2009). *Dictionnaire des grands économistes*. france: Frédéric Teulpresses universitaires de France.
- 6-القانون رقم 17-02. (10 يناير، 2017). يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤرخ 12 ربيع الثاني 1438. ج ر (عدد 02). الجزائر.
- 7-بلال زويوش. (2017). السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدوافع والمحددات - دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة. مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر.
- 8-كمال مرداوي. (2017). منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر (العدد 05).
- 9-محمد سعيد بدران. (2013). *الريادية الابداع في انشاء المشاريع*. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 10-وليد عبد الرحمن خالد الفراء. (2009). *تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss*. تاريخ الاسترداد 08 08 2021، من الندوة العالمية للشباب الإسلامي: <https://www.arabgeographers.net/up/uploads/14259494862.pdf>